

التاريخ الاجتماعي للمدن المنكوبة ... بيروت نموذجاً  
قراءة لكتاب

**حرب لبنان: تفكك الدولة وتصدع المجتمع 1975 - 1990**  
تأليف د. عبد الرؤوف سنو

د. نادر سراج

المجتمعات المدنية في عالم العروبة والإسلام مجتمعات عريقة؛ لها تقاليد وأعرافها وأساليب تنظيمها لحياتها الخاصة والعامّة. وبيروت مدينة عريقة، ومجتمعها مجتمع عريق. وللعراق كما قلت تقاليد وأعراف بارزة في بيروت. وقد اضطربت هذه الأعراف أو ضعفت انتظامها في سنوات الحرب والفتنة. لكن كانت هناك بعض الوجوه الإيجابية لتلك التجربة الجديدة على بيروت في أجيالها الأخيرة. فقد اضطرت للعيش أحياناً بدون سلطات مدنيّة ومحليّة مسؤولة؛ مفتقدة لأدنى وسائل التنظيم والخدمات، فما استنكف مجتمعها المتمثل في قوى الشباب الحي عن القيام بواجباته تجاه نفسه ومدينته ومجتمعه. قامت شتى أنواع الحركات والهيئات واللجان الشعبية لتعويض الافتقار إلى خدمات المؤسسات الرسمية، وإن بقي الأمر في حدود متواضعة، ولم يتعدّ أحياناً كثيرة تخوم مناطق "الإدارات المدنية" أو المحميات السياسية.

نستسهل بهذه الأفكار لا للتذكير بتجربة الحرب الأهلية القاسية، بل لاستحضار التجربة الشعبية الخدمائية خلال الحرب، واستعادة تقاليد المدينة في تأمين خدماتها وتنظيم سبل معاشها. هذه التجربة الخدمائية الناجحة إلى حدّ كبير، وذات الأوجه الاجتماعية والإنسانية، يتيح لنا كتاب الزميل الدكتور عبد الرؤوف سنو، الكلام عنها باعتبارها فصلاً أساسياً من فصول مؤلفه المميز **حرب لبنان: تفكك الدولة وتصدع المجتمع 1975 - 1990** الذي عني بتاريخ حرب لبنان؛ سارداً الوقائع وذاكراً التفاصيل ومستخلصاً العبر، علنا نعي ونستخلص ونعتبر.

لا يُحسد الزميل والأستاذ الجامعي د. عبد الرؤوف سنو على المهمة البحثية، شبه المستحيلة، التي ندب لها نفسه وأنجزها على مدى سنوات عشر. وها هو يقدم عصارته إلى قراء العربية في 1808 صفحات تتوزع على مجلدين وتتنظم في ستة عشر فصلاً.

والحق يُقال، فتحقيب مراحل الحرب الأهلية اللبنانية (1975 - 1989) في مختلف وجوهها وتداعياتها، والتقيب عن حفریات ومقاصد القائمين بها من ميليشيات وقوى أمر واقع، وإمطة اللثام، وبالأحرى الغبار، عن الأرشيفات والوثائق الحبيسة الأدرج، دونه عقبات كأداء ومصاعب إدارية وعملائية وحتى إيديولوجية. لكن صاحب "حرب لبنان" أفلح في مسعاه البحثي هذا متجاوزاً الحساسيات المتوقعة، ومترفعاً عن الغوص في زوايب السياسة اللبنانية ودواليها، متسلحاً بمنهجية علمية وحس نقدي ودربة في العمل البحثي التاريخي أهله لها تحصيله العلمي المستدام في جامعات ألمانيا.

سيتولى الزملاء الكرام مقارنة المحاور الأساسية، كل حسب اختصاصه ومجال عمله، ووفق رؤيته للمسائل المثارة ولطريقة معالجتها واستقراء نتائجها من قبل مؤرخ فترة عصية، وعصيبة، ومفصلية، من تاريخنا المعاصر. فترة لا نزال، لتاريخه، نعاني منها فصولاً، ولم يدراً ذبولها المتناسلة لا طائف ولا دوحة ولا جلسات حوار! وسأبدأ كلمتي باستعراض العناوين الرئيسية في المجلد الثاني لأتوقف بعدها عند مشهد "مقاومة المجتمع المدني للميليشيات" الذي كنت "شاهداً (من أهله) على أحد فصوله، وناشطاً في إحدى تحركاته المفصلية.

أنصرف المؤلف في المجلد الثاني إلى معالجة موضوع التحولات في البنى الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية بشكل موثق ورصين ومسهب. لذا حفلت الفصول الثمانية بمواضيع حيوية تناولت مختلف انعكاسات حرب لبنان على الصعد المؤسساتية والإنسانية والقيمية. فدرس في الفصل التاسع اللامركزية الاقتصادية والانشطار بمختلف وجوهه وتداعياته (897-981). وخصص الفصل العاشر لقراءة واقع الاقتصاد اللبناني في دوامة الحرب (993-1056). أما في الفصل الحادي عشر فقد بسط لنا سيرورات تكيف المواطنين مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الطارئة على إيقاعات حيواتهم (1073-1114). وتناول الأسيرة اللبنانية وانعكاس آثار الحرب على ثقافتها وقيمها في الفصل الثاني عشر (1121-1185). ولاحظ أن الانهيارات لم تقتصر على الأسرة، أفراداً وقيماً وسلوكيات، بل تعدتها إلى قطاع التعليم الذي شكل محور الفصل الثالث عشر (1201-1238). فأسهب في توصيف أوضاعه ومراحله وتمثل على المبادرات المضيفة للحرب على الجهل (الجمعية الإسلامية ومؤسسة الحريري). الهجرة والتهجير التي تناسلت فصولاً وأفضت إلى وقائع ديموغرافية مستجدة، شكلت إحدى مشاغل المؤلف، فخصها بالفصل الرابع عشر (1245-1348). ونصل إلى الإرهاصات التي جرى الحديث عنها في الفصول الستة السابقة وكانت الأصدق إنباءً، فتفكيك الدولة وتقويض المجتمع على أيدي الميليشيات أوتي ثماره. لذا تظهر "مآثره" بجلاء في الفصل الخامس عشر (1365-1505). وفي مقابل هذا التدهور البنيوي الحادث، شاء المؤلف أن يكون مسك الختام مبادرات المجتمع المدني، على اختلاف منطلقاتها، لدرء الفتنة وإدارة الحياة المدنية في الأحياء والقرى والمدن. فأفرد لها الفصل السادس عشر (1533-1657).

بيد أن تحرك الهيئات الأهلية لم ينحصر فقط في مجالات العمل الخدماتي المحض، بل عبّر في إحدى أشكاله عن النزوع إلى مقاومة المجتمع المدني تنامي نفوذ الميليشيات (1453-1461). لذا يعود بنا المؤلف إلى بؤادر هذه المقاومة التي بدأت في حزيران 1975، وعرفت خطوات متواضعة في تموز 1979 وخلال العامين 1981 و1982. ويتوقف ملياً عند دعوة إيمان خليفة المجتمع المدني في 12 نيسان 1984 إلى الانتفاض على الميليشيات والمطالبة بالدولة، الأمر الذي حولها من حادقة أطفال إلى داعية للسلام. نداؤها الأول الذي وقعته مع 34 مواطناً دعت فيه إلى وقف العنف ورفع شعار موحد "نعم للسلام، لا للحرب... لا للسنة العاشرة". ويسهب سنو في توصيف الترحيب والتأييد الذي لاقته هذه الدعوة السلمية من قبل المجتمع المدني والصحافة اللبنانية والعربية والدولية. ولكن الحلم أحمد في مهده، فعشية اليوم المحدد للمسيرة الشعبية، مساء الخامس من أيار 1984، قصفت الميليشيات المتحاربة بعنف منطقة المتحف من الجهتين، وأجهضت خطة التحرك. ولكنها لم تطفئ جذوة العمل لمواصلة التحرك من أجل السلام. فاستعيض عن المسيرة بتنظيم استفتاء شعبي عارم حمل توقيع الألف من المواطنين، على ميثاق شرف للسلم الأهلي.

أعودُ إلى مربط الفرس في كلمتي وهو الجانب الاجتماعي والإنساني لهذه الحرب الضروس التي "فككت المجتمع وصدّعت بنيان الدولة"، ولم تبق ولم تذر. أحوالنا الاجتماعية المتأزمة نالت نصيبها من هذه الحرب واستحقت اهتمام الباحث. فأفرد لها فصلاً في مائة صفحة ونيف توزع على ثلاثة أقسام وخلص إلى استنتاج، وأظهر لنا طولَ باع المؤلف في مجال التاريخ الاجتماعي للمدن المنكوبة. لم يكتفِ د. سنو بالتجميع والتصنيف والسرد، بل نقّب في سطور الكراسات ومتون الوثائق، واستقرأ أرقام الإحصاءات، وتوقف عند طبيعة الإنجازات بعين المؤرخ الراصد والمحلل الذي لا يخشى لومة لائم من قول الحقيقة في كلّ ما قرأه وحلله.

مروحة النشاطات الاجتماعية والإنسانية، مشفوعة بفيض اللجان والهيئات والجمعيات الأهلية، أحوجته إلى التروي في تدوين معلوماته بعد نخلها واختيار الغث من السمين منها، تمهيداً لإدراجها في سياق مؤلفه. لذا ألحّ في السؤال، واستقصى، وعاد إلى المراجع والصحف والمجلات، حتى الثمالة، وأعاد محاوريه ممن زودوه بمصادر المعلومات إلى فترات أليمة نغّصت صفو عيشهم، وما عرفوا كيف طووا صفحاتها منذ سنوات، ولا يستهويهم الكلام عنها مجدداً. لكن تصميمه جعل الصدور تفرج عن مكنوناتها، والغبار يرفع عن أوراق ووثائق قديمة، والألسن تلهج بذكريات مريرة.

وسعى، كما هو دأبه في سائر فصول الكتاب، إلى تجنّب تبعات التحيز أو المحاباة إن في عمله التوثيقي أو في تحليل معطياته وتدبيح فصول كتابه. لذا رأيناه يرصد الهيئات الناشئة والناشطة عهدذاك، على اختلاف توجهات القائمين بها، كالإدارات الحزبية ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات الدولية. وأظهر لقارئيه أن تجربة العمل الاجتماعي في أوقات الأزمات – بغض النظر عن خلفية القائمين بها أو قصديتهم – مثالٌ عملي ومحسوس لإمكانية تساوq الإيرادات الحية والإمكانات المتواضعة في عمل خدماتي ذي منفعة عامة يلتزم بخدمة الناس معتمداً لذلك روحية العمل التطوعي والتحرر من وطأة الروتين الإداري. وعملاً بمقولة "الطريق إلى جهنم مزروعة بالنوايا الحسنة" لا يفوته أن يلاحظ الصفة المزدوجة لعمل الهيئات المحلية أو الشعبية التي أفادت بشكل غير مباشر من غياب الدولة وأجهزتها. فهو يذكر أن إيجابياتها تمثلت في أنها نظمت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وامتصت النغمة الشعبية. ولكنها في المقابل أقامت سلطة سياسية بديلة من الدولة ومؤسساتها وأجهزتها الإدارية من قبل بعض الميليشيات ذات الأهداف التقسيمية (ص. 1533) كما لم يفته أن يشير إلى أن هذه "الإدارات المدنية" أتاحت لمنشئها إهداء مرجعية في الشأنين الاجتماعي والخدمي.

وقد أظهرت الوقائع المجموعة بتؤدّة وأناة ودقة منهجية أن هذه الأنشطة الاجتماعية والإنسانية التي نشأت من لدن الأفراد والجماعات والجمعيات، وتطورت وتيرة أعمالها، واتسعت رقعة خدماتها، اكتسبت ثقة الناس الذين خلقت بين ظهرانيهم، فاحتضنوها، وتطوعوا في صفوفها، وأفادوا من تقديماتها. وبغض النظر عن نوايا الجهات الحزبية القائمة بأمر هذه الخدمات، فمجمال الأعمال الإغاثية التي ظهرت وتوطدت على أيدي شبان متطوعين، لم تسع لتكون بديلاً عن أجهزة الدولة المناط بها توفير الخدمات اليومية.

أهمية الفصل السادس عشر من كتاب "حرب لبنان: تفكك الدولة وتصدّع المجتمع 1975 – 1990" في أنه روى لنا بالكلمات والوقائع والأرقام المستندة إلى إحصائيات كيف نشطت جمعيات وهيئات ومنظمات لحمل هموم المواطنين اليومية، بعدما شلت الإدارات الرسمية أو

تفاعست عن أداء وظائفها أو غيّبت عن لعب أدوارها لسبب أو لآخر في نفس يعقوب أو بالأحرى "يعاقبة الحرب" وما كان أكثرهم!

وبحرفية الباحث المتمقّ الذي وضع نصب عينيه البحث عن الحقيقة، واستقراء الوقائع، وتحليل المعطيات المجموعة، يقسّم سنو أنشطة الهيئات والإدارات الميليشيوية وفق التوزيع المناطق / الجغرافي، أي الإدارات المدنية في المناطق المسيحية (حزب الكتائب، القوات اللبنانية، المردة، الشريط الحدودي المحتل) ومن ثمّ يفصل الإدارات المدنية الحزبية في المناطق الإسلامية مع توصيف دقيق لتوجّه كلّ منها مثل (الحركة الوطنية والإدارة المدنية في بيروت الغربية: مشروع مستعص، الإدارة المدنية في الجبل: مشروع كانتون؟ ولا يفوته ذكر حركة أمل ذات الأنشطة الاجتماعية وحزب الله الذي يذكر أنه استمد شرعية أخرى من خلال العمل الإنساني – الاجتماعي). ومن ثمّ يعالج مؤسسات المجتمع المدني وهيئاته وينتقل بعدها إلى قسم المنظمات الإنسانية الدولية.

ولكن العامل الأهم الذي استوقفه في المشهد الاجتماعي الإنساني في المناطق اللبنانية هو دينامية التحرك الشعبي والمؤسّساتي التي شهدتها تلك المناطق من قبل مؤسسات المجتمع المدني وهيئاته التي استنفرت طاقاتها وعبأت قطاعات من الشباب والشابات لتنظيم سبل الحياة اليومية. ويتوقف الكاتب عند ثمانية نماذج أو تجارب معاشة منها ما هو مؤسّساتي قائم (الصليب الأحمر اللبناني، مجلس كنائس الشرق الأوسط، كاريتاس لبنان) ومنها ما أوجدته الأحداث وكان تابعه قطاعي تنظيمي (جهاز المتطوعين في الدفاع المدني، الدفاع المدني المقاصدي) أو مناطقي (الحركة الإنمائية، الجبهة الموحدة لرأس بيروت، مؤسسة عامل). والجزء الثالث والأخير خصصه للمنظمات الإنسانية الدولية التي استنفرت أجهزتها وزادت من وتيرة عملها لتلبية الاحتياجات الطارئة (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، منظمة اليونيسيف).

أما ما بقي واستمر من هذه التشكيلات التي نشطت خلال مختلف مراحل الحرب، فأمر ثانٍ توقف عنده المؤلف نظراً لوضوح منطلقاتها وجدية نشاطاتها وشفافيتها فضلاً عن قيامها بإعادة تقويم التجربة ومأسسة عملها، تمهيداً للتلاؤم مع متطلبات المستقبل.

يطول بنا الحديث عن هذا الجانب الاجتماعي الإنساني من الحرب الأهلية الذي عشنا فصوله المتناسلة، وكنا لفتراتٍ من "أبطاله"، واكتوينا بنار خدماته المفقدة، واطمأنت قلوبنا لسواعد الخير التي انتظمت، في إطاره، لدرء ذيول الأوضاع المعيشية المتردية. وكأنما المؤلف يقول لنا في استنتاج غير مكتوب: "هذا ما خبرتم وذقتم" فهلا ارتويتم وارعويتم واتعظتم، أم تريدون إعادة الكرة!